فوق التقنين كثرة أعطال

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: شكاوى محقة وتحسن الواقع مرتبط بتحسن كميات الطاقة الواردة

حمص- نبال إبراهيم

تتوالى شكاوى المواطنين في حمص وريفها بشكل يومي تقريباً لـ«الوطن» حول سوء الواقع الكهربائي من كثرة الأعطال وتكرارها والانقطاع الطويل للتيار الكهربائي وفق برنامج التقنين الذي يزيد في بعض الأحيان على ٥ ساعات متتالية، علاوة على عدم تطبيق برنامج التقنين الكهربائي في المحافظة بشكل جيد أو عادل فهناك خطوط تعفى من التقنين لعدة ساعات على حساب خطوط أخرى.

وأشار عدد من المشتكين إلى معاناتهم من عدم إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية وصيانتها في العديد من الشوارع والأحياء والمناطق التي عادوا إليها بعد أن هجروا منها بفعل العصابات الإرهابية المسلحة منذ سنوات عدة.

من جهته أكد مدير عام شركة كهرباء حمص بسام الرفاعي لـ«الوطن» أن الشبكة الكهربائية في المحافظة تعاني عدم استقرار وكثرة الأعطال جراء قلة التوريدات من كميات الكهرباء للمحافظة التي تتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ ميغا واط وسطياً نتيجة لانخفاض الكميات المولدة على الشبكة الكهربائية عموماً، إضافة إلى الحمولات الزائدة على طاقة تحمل الشبكة مع طول ساعات التقنين على المواطنين وفق البرنامج المعتمد حالياً في المحافظة بساعة وصل و٥ ساعات فصل، علاوة على عدم توفر مواد الصيانة بشكل يلبي الاحتياجات نتيجة للحصار الجائر على القطر.

وبيّن الرفاعي أنه لا بد من تحسين كميات الطاقة الواردة إلى المحافظة حتى يتم تحسن الواقع الكهربائي عموماً، منوهاً إلى أن كمية ساعة كهرباء غير كافية للاستثمار المثالي ولتلبية كل مستلزمات المواطنين في مختلف الاحتياجات المنزلية، الأمر الذي يخلق حالة فنية ليست جيدة على الشبكة الكهربائية من خلال ارتفاع نسبة الحمولات وتضاعفها نتيجة للاستجرار الكبير للتيار الكهربائي بمختلف الاستخدامات المنزلية، ما يؤدي فنياً إلى ضعف في الشبكة الكهربائية وبالتالي كثرة الأعطال التي تطرأ عليها وزيادتها.

وأشار الرفاعي إلى وجود قلة بعدد العدادات الكهربائية والأمراس والكابلات ومراكز التحويل والأعمدة بشكل عام، وأن حاجة المحافظة أكبر من المتوفر بكثير، مع العلم أن محافظة حمص تستجر مواد أكثر من باقي المحافظات الأخرى نتيجة لاتساع مساحتها ووجود مناطق كثيرة بالمدينة والريف بحاجة إلى إعادة تأهيل وصيانة، إضافة إلى تعرض الشبكة الكهربائية في الكثير من الأحياء والقرى للاعتداء والسرقة حيث تعتبر حمص من أكثر المحافظات التي تتعرض لعمليات اعتداء وسرقة.

ولفت الرفاعي إلى أنه حتى يكون الواقع الكهربائي بالمحافظة جيداً ومثالياً ومن دون أعطال مع إعادة تأهيل كل المواقع المخربة وتأمين التيار الكهربائي للمدينة والريف بشكل كامل، تحتاج المحافظة إلى نحو ألف مركز تحويل بمختلف الاستطاعات وألف عمود توتر منخفض وأكثر من ١٠٠ طن من الأمراس بمختلف الاستطاعات والمقاطع على صعيد التوتر المنخفض، وعلى صعيد التوتر المتوسط فالمحافظة بحاجة إلى كابلات وأبراج توتر متوسط وتكبير محطات التحويل الموجودة لأن هناك اختناقات في بعض المناطق من جراء زيادة الاستهلاك نتيجة لوجود تجمعات سكانية.

وكشف أن المحافظة تحتاج إلى الكثير من الوقت والمواد حتى تتم إعادة تأهيلها وصيانتها سواء صيانة وقائية وصيانة حقيقية ولتعود الشبكة الكهربائية فيها كما كانت في السابق نظراً لأن الشبكة الكهربائية بالمحافظة متراصة وكبيرة وفيها الكثير من الأحياء التي باتت مكتظة سكانياً وتغيرت ديموغرافياً، موضحاً أن الشركة تحتاج لنحو ٢ إلى ٣ سنوات من العمل المتواصل لإعادة إصلاح ما تم تخريبه على مدى ١١ عاماً في حال توفرت المواد.

وبين الرفاعي أن الورش الفنية وورش الطوارئ في الشركة لم تتوقف عن صيانة الشبكة وتحسين وتبديل مراكز التحويل باستطاعات أكبر منذ بداية فصل الصيف للحد قدر الإمكان من الأعطال ولاسيما خلال فصل الشتاء، حيث يتم العمل على تأهيل ٥٠ مركز تحويل بالمحافظة وتم الانتهاء من تأهيل ١٥ مركزاً بشكل جيد ويبقى ٣٥ مركزاً يتم العمل على تأهيلها، كما تم تأهيل وإنشاء أكثر من ٦٠ كم بخطوط التوتر المتوسط ويتم العمل حالياً على تأهيل وإنشاء نحو ٧٠ كيلومتراً إضافية في محاور مختلفة بالمحافظة، كما تم تأهيل وإنشاء نحو ٨ كم من خطوط التوتر المنخفض بالمدينة والريف ويتم العمل على تأهيل ما بين ٧ إلى ٨ كم أخرى، إضافة إلى الصيانات الوقائية الأخرى التي يتم العمل عليها، مؤكداً أن البطء والسرعة في الأعمال يتعلقان بتوفر المواد، إلا أنه من المتوقع الانتهاء من كامل تلك الأعمال قبل نهاية العام الجاري.

ورداً على شكاوى بعض المواطنين حول التأخر بتركيب العدادات الكهربائية، قال الرفاعي: إن محافظة حمص تحتاج إلى نحو ٣٠ ألف عداد تم تسديد ثمنها من المواطنين لكن لم تتمكن الشركة من التركيب لعدم توفرها، مشيراً إلى أنه ستتوفر كمية من العدادات خلال الفترة القليلة القادمة، مضيفاً: إن إجمالي عدد المشتركين بالكهرباء على مستوى المحافظة (مدينة وريفاً) يبلغ نحو ٦١٤ ألف مشترك حتى تاريخه.

وأكد الرفاعي أن شكاوى المواطنين فيما يتعلق بالواقع الكهربائي محقة، مبيناً أن هناك بعض التقصير في إصلاح الأعطال خلال فصل الشتاء المنصرم لأن حجم أعمال الصيانة للشبكة الكهربائية كان كبيراً خلاله نتيجة للاستهلاك الزائد، أما خلال فصل الصيف فلم يكن هناك أي تأخير بالإصلاح والأعطال بشكل عام مسيطر عليها وتنجز خلال فترة قصيرة، ما عدا الأعطال التي تنجم عن السرقات فهي تتأخر لعدم توفر المواد بشكل كاف، مشيراً إلى أن الشتاء القادم سيكون أفضل من الماضي نظراً للقيام بأعمال صيانة وتأهيل خلال فترة الصيف.

وحول الشكاوى عن وجود خطوط مغفاة بالمحافظة، أشار الرفاعي إلى أن الكميات التي تصل المحافظة من الكهرباء تقوم الشركة بتوزيعها بين مختلف أنحاء المحافظة وفق برنامج التقنين المطبق بعدالة، مؤكداً أنه لا يوجد أي خط معفى من التقنين بشكل كامل في كل أنحاء المحافظة (مدينة وريفاً)، إلا أن هناك بعض الحالات والظروف الاستثنائية والإنسانية قد تستدعي وتستوجب أن يعفى أحد الخطوط لفترات محددة وقصيرة بحيث يتم تأمين التغذية الكهربائية لها لعدة ساعات لا أكثر وذلك لأمور مهمة تتعلق بالمياه والمشافي والأفران.

هموم اللاذقية: ماء وكهرباء ونقل

اللاذقية - عبير سمير محمود

افتتح مجلس محافظة اللاذقية الدورة العادية الرابعة لعام ٢٠٢٢، بجملة مطالب خدمية على رأسها حل أزمات مياه الشرب والتيار الكهربائي والنقل.

وطالبَ عدد من أعضاء المجلس بتضافر الجهود من كل المؤسسات والمديريات المعنية لإيصال مياه الشرب للمواطنين بعد معاناة كبيرة من العطش منذ بداية الصيف الحالي حتى تاريخه، مشيرين إلى أهمية إعفاء عدد من محطات ضخ المياه من التقنين الكهربائي لضمان وصول المياه لكل الناس سواسية.

وذكر أعضاء من المجلس أن هناك ضرورة لإعفاء محطة مياه الجنديرية من التقنين الكهربائي وتلافي السلبيات بعمل المحطة وإصلاح الأعطال فيها لما لها من أهمية لضخ المياه على عدة محاور مهمة عند أطراف المدينة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أهمية التنسيق بين رؤساء وحدات مياه الشرب وشركة الكهرباء لتكون عملية ضخ المياه بفترات وصل التيار الكهربائي لتصل بالشكل المطلوب للأحياء بجميع مناطق المحافظة، مشددين على أن يكون التوزيع عادلاً بالنسبة للمياه والكهرباء والتنسيق والتعاون لمصلحة المواطن العطش خاصة في الريف البعيد.

ولفت عدد من الأعضاء إلى غياب التنسيق بين الجهتين (مياه وكهرباء) ما تسبب بعطش قرى عدة وما أثر على وضع مياه الشرب وخلق أزمة إضافية تصل في بعض القرى إلى ٢٥ انقطاعاً لمياه، مع اعتبارهم أن العام الحالي المتواصل للتيار بالنسبة للمحافظة عموماً.

وتمت المطالبة بأن يكون ضخ مياه الشرب كل أسبوع بدلاً من أن تبقى كل ٢٥ يوماً مقطوعة وهذا أمر لا يطاق كما ذكر عدد من الأعضاء، لافتين إلى أن تكون دورية بمواعيد محددة ليعرف المواطن متى موعد الشرب ليكون على استعداد لتعبئة الخزان وغيره من الأمور التي تعتمد أساساً على المياه العذبة ومنع استغلال الصهاريج حاجة المواطنين ورفع أسعار عمليات التعبئة.

وعن الكهرباء، طالبَ أعضاء من المجلس بضرورة إيصال أعضاء مجلس الشعب (ومنهم من يحضر الجلسة) صوت المواطنين حول معاناتهم من الانقطاع المتواصل للتيار لساعات طويلة ومدة وصل لا تتجاوزُ ٣٠ دقيقة بعد أن كانت ١٥ دقيقة خلال الفترة الماضية، مؤكدين أن تكون حصة المحافظة من الكميات الواردة لتوليد الكهرباء كبقية المحافظات الأخرى.

وخدمياً، تطرق أعضاء من مجلس المحافظة إلى الواقع السيئ لعدد من طرقات المدينة والريف، مطالبين بتعبيد الشوارع وإعادة تأهيل بعضها أو حتى «ترقيعها» قبل موسم الشتاء.

وبيّن أحدهم أن طريق سقوبين من الجامع إلى مفرق روضو بحال سيئة جداً منوها بأهمية الطريق من النواحي الزراعية والاقتصادية وتوفير الوقت في ظل نقص المحروقات وتوفير الوقت والجهد للمارين على الطريق في حال إصلاحه بما يسهل عملية الوصول إلى سوق الهال على وجه الخصوص.

وطالب آخر بإنارة الطريق الممتد من القيادة البحرية حتى سقوبين بالطاقة البديلة، مشيراً إلى أن الطريق يخدم نحو ٣٠٠ ألف نسمة، والإنارة مهمة للحد من السرقات ليلاً والحوادث بشكل عام. كما تمت المطالبة بتعبيد عدد من شوارع المدينة في أحياء الدعتور والمنتزه وبسنادا لما تشهده الطرقات من رداءة وسوء خدمي يتسبب بمشاكل كبيرة للسيارات والمارة المشاة على حد سواء خاص في فصل الشتاء وموسم الأمطار.

وطالب عضو آخر بمكافحة إشغالات الأرصفة بشكل كامل، ومتابعة للاستثناءات لبعض الفعاليات التي تشغل أرصفة ضمن المدينة على حساب راحة المواطنين.

فيما يخص النقل، أكد معظم الأعضاء ضرورة معالجة أزمة النقل وتكبد المواطنين خسائر مادية ومعنوية جراء انتظار وسائل النقل «المتغيبة» عن معظم الخطوط ريفاً ومدينة.

وطالبوا بتخصيص باصات نقل داخلي من الهدية الصينية ١٤ باصاً على خطوط مكتظة في المدينة ومحاور رئيسية لأن الباصات استيعابها كبير للأعداد وملتزمة بالعمل ودعم باقي الخطوط الضعيفة بالسرافيس داخل وخارج المدينة، مع تشديد العقوبات على المخالفين لردع التسرب والتتجار بالمحروقات والامتناع عن العمل وفي حال العمل يطالب العديد منهم بمبالغ إضافية لنقل الركاب خاصة على خطوط ريفية.

وتمت الإشارة لأهمية تفعيل القانون ٤٠ فيما يتعلق بالنظافة، وضرورة توعية المواطنين بأهمية الاعتناء بالنظافة وعدم رمي القمامة من السيارات وفي الطرقات والالتزام بالرمي في الحاويات المخصصة والمواعيد المحددة.

واعتبر عدد من الأعضاء أن المحافظة بحاجة لتكاتف جميع الجهات لتخطي هذه الأزمات لتكون الفترة المقبلة فترة الحلول وفقاً للإمكانيات الموجودة.

٩٠ عائلة عادت إلى الحجر الأسود

الأهالي لـ«الوطن»: لم يتم تركيب أي محولة كهرباء كما وعدتنا الجهات المسؤولة

الوطن - خالد خالد

لسان حال العائدين إلى الحجر الأسود يقول «شو يلي رماك على المُر، قال يلي أمر منه»، فلا ماء ولا كهرباء ولا مدارس ولا مراكز صحية ولا مواصلات والأنقاض ما زالت.

ويقول أبناء الحجر الأسود إن الإجراءات المرهقة والكبيرة هي التي دفعتهم للعودة إلى منازلهم، حيث كانوا يأملون بتوفير أدنى مقومات الخدمات ولكنهم صدموا بالواقع ووعود المسؤولين التي ذهبت أدراج الرياح، في ظل غياب الإمكانات عن مجلس المدينة والذي لا حيلة له، إضافة لارتفاع تكاليف إعادة ترميم المنازل من إسمنت ومواد بناء وغيرها، الأمر الذي دفع الكثيرين للإحجام عن العودة إلى الحجر الأسود.

رئيس مجلس مدينة الحجر الأسود خالد خميس بن عودة ٩٠ عائلة للاستقرار بالمدينة والسكن في منازلها بعد حصولها على الموافقات اللازمة، منوهاً بأن عدد العائلات التي سجلت للعودة إلى المدينة نحو ٢٠١٠ عائلات، على حين أن عدد العائلات التي حصلت على الموافقات اللازمة ٧٣٠ عائلة وباقي الموافقات ترد تباعاً مع استكمال تجهيز البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية كافة للمواطنين.

وأشار إلى أن مجلس المدينة بدأ بمنح إذن ترميم للأهالي من أجل ترميم منازلهم وإصلاحها، حيث تم منح ١٩٠ إذن ترميم، ولكن ارتفاع أسعار مواد البناء يعوق عودة الأهالي.

وأشار خميس إلى أن عدد مدارس مدينة الحجر الأسود ٣٤ مدرسة منها ٨ لتربية القنيطرة، ريف دمشق و٢٦ مدرسة لتربية القنيطرة، وحتى تاريخه لم تتم صيانة أو إعادة ترميم أي مدرسة من مدارس المدينة.

ولفت إلى أن منظمة الإسعاف الأولي أبدت رغبتها بترميم مدرسة الحجر الأسود الثالثة بحي الثورة، كما ستقوم اليونسيف بترميم مدرسة وكذلك منظمة «أمرا» ستقوم بترميم مدرستين وجميع المدارس تابعة لتربية ريف دمشق.

وأوضح رئيس مجلس المدينة أن المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها قامت بتجهيز بئرين وبناء المناهل وتركيب خزان ماء بالقرب من المناهل مع عدة حنفيات، ويسبب غياب الكهرباء فإن الأهالي يعانون نقص المياه، منوهاً بأن منظمة ادرا ستقوم بتركيب منظومة طاقة شمسية للمنهلين، كما ستقوم بترحيل الأنقاض التي يعاني منها السكان.. ولفت خميس إلى أن نسبة ترحيل الأنقاض والأتربة والردميات من شوارع المدينة الرئيسية تجاوزت ٩٠ بالمئة ومن الشوارع الفرعية بأحياء الثورة وتشرين والجولان الجنوبي والجولان الشمالي والاستقلال بنسبة ٦٠ بالمئة تقريباً بواسطة آليات مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ريف دمشق وآليات مديرية النفايات الصلبة في محافظة القنيطرة، منوهاً بأن العمل ما زال جارياً بترحيل الأنقاض والأتربة.

وأضاف: سيتم البدء بترحيل الأبنية الآيلة للسقوط والساقطة والأبنية المهدمة التي تغلق الشوارع الفرعية وتعوق حركة المرور، كما أنه تم إنجاز جزء من البنى التحتية ولاسيما الصرف الصحي حيث تم تنفيذ مشروع صيانة واستبدال خط الصرف الصحي القادم من مدينة دمشق والمار بمدينة الحجر الأسود باتجاه محطة ضخ اليرموك بالتعاون مع منظمة الصليب الأحمر الدولي، كما قام مجلس المدينة بصيانة خط الصرف الصحي وتنظيف الريكارات داخل المدينة بحي الثورة الشارع الرئيسي، إضافة إلى تنظيف الريكارات بالشارع الرئيسي بحي تشرين، كما أنه يتم العمل حالياً على مشروع للصرف الصحي بحي الثورة وتشرين مع المنظمات الدولية.

وأفاد خميس أنه تم تركيب أعمدة لإنارة الشوارع الرئيسة بالطاقة الشمسية وعددها ٤٠ وموزعة بشكل يغطي المناطق المسموح العودة إليها ١٩ عموداً على أتوسترادا الحجر و١٣ بحي الثورة و٨ بحي تشرين، مؤكداً أنه لم يتم تركيب أي مراكز تحويل كهربائي بالمدينة كما وعدت بذلك شركة الكهرباء والسبب عدم وجود مواد بالشركة، كاشفاً عن تجهيز المخارج من محطة ميدان ٢ حوش بلاش، وإعادة تأهيل مخرج توتر متوسط من محطة ميدان ٢ وتنفيذ وتركيب شبكات هوائية توتر متوسط ونصب أبراج لمد الشبكة عليها، ولكن لم يتم تنفيذ الشبكات.

تربية القنيطرة أكدت عدم تخصيصها بأي مبالغ مالية أو اعتمادات من موازنة إعادة الإعمار لتأهيل مدارس الحجر الأسود، والمنظمات الدولية ترغب في العمل على أرض المحافظة ولا يمكن إلزامها بالعمل بتجمعات دمشق أو ريفها، كما أن اجتماع الخريطة المدرسية الأخير لم يقر إعادة تأهيل أي مدرسة بمنطقة الحجر الأسود على الموازنة الاستثمارية سواء في خطة المديرية لعامي ٢٠٢٢ أو ٢٠٢٣.

وكان محافظ ريف دمشق معتز أبو النصر جمران حدد مهلة خمسة أيام لكي يتم تركيب المحولات وتعمل المناهل وتعبئة الخزانات بالمياه لكي يعود الناس، خلال جلسة اليوم الثاني من جلسات مجلس المحافظة في دورته الأخيرة في ٣٠ الشهر الفائت!